الدور المصرى فى أفريقيا بعد ثورة يونيو ٢٠١٣م

أ. أسامة محمد عباس[١]

أ.د محمود أبو العينين[٢] أ.د صبحى قنصوه [٣] د. سمر الباجورى [٤]

مُستخلص:

يتناول هذا البحث موضوع الدور المصرى فى دول القارة الأفريقية بعد ثورة٣٠ يونيو٢٠١٣م وما بذلته الدولة المصرية من جهود تجاه الدول الأفريقية، وذلك باستخدام المنهج التحليلى، خلال الفترة من نهاية عام٢٠١٣م حتى نهاية عام٢٠٢١م.

ينقسم البحث إلى مقدمة وأربعة محاور رئيسية وخاتمة، تتناول المقدمة موضوع البحث وأهميته وإشكالية البحث وتساؤلاتة ومنهج البحث، وتعرض المقدمة طبيعة الانتماء المصرى لقارة أفريقيا علي مر العصور وأيضاً إعلاء هوية مصر الأفريقية، وما تم تأكيده بجلاء نصوص مواد الدستور المصرى الصادرة فى٢٠١٤م، يتناول المحور الأول نبذة تاريخية عن السياسة المصرية تجاه أفريقيا منذ ثورة يوليو١٩٥٢م، فى حين يتناول المحور الثانى أبرز الأزمات التى واجهت السياسة الخارجية المصرية تجاه أفريقيا حديثاً، أما المحور الثالث فيتناول أوجه القصور للسياسة المصرية تجاه أفريقيا، بينما يعرض المحور الرابع السياسة المصرية في عهد الرئيس السيسى تجاه أفريقيا وأخيراً خاتمة تتضمن أهم النتائج والتوصيات التى خلص إليها البحث.

---

(١) **باحث دكتوراه** : قسم السياسة والاقتصاد (سياسة) – كلية الدراسات الإفريقية العليا – جامعة القاهرة – ٢٠٢٢م.

(٢) **أستاذ العلوم السياسية والعميد الأسبق** – كلية الدراسات الإفريقية العليا – جامعة القاهرة.

(٣) **أستاذ العلوم السياسية** – كلية الدراسات الإفريقية العليا – جامعة القاهرة.

(٤) **أستاذ الاقتصاد المساعد** – كلية الدراسات الإفريقية العليا – جامعة القاهرة.

The Egyptian role in Africa after the June 2013 revolution

Osama Mohamed Abbas mansour [1]

Prof. Dr. Mahmoud Mohamed Abu El-Enein[2]

Prof. Dr. Sobhy Ali Qansouh[3] **Dr. Samar Hussein El Bagoury[4]**

Abstract:

This research deals with the issue of the Egyptian role in the countries of the African continent after the June 30, 2013 revolution and the efforts made by the Egyptian state towards African countries, using the analytical approach and the role approach, during the period from the end of 2013 to the end of 2021.

The research is divided into an introduction, four main axes and a conclusion. The introduction deals with the subject of the research, its importance, the problem of the research, its questions and the research method. The introduction presents the nature of the Egyptian belonging to the continent of Africa throughout the ages and also the upholding of Egypt's African identity. A historical overview of the Egyptian policy towards Africa since the July 1952 revolution, while the second deals with the most prominent crises that faced the Egyptian foreign policy towards Africa recently, the third deals with the shortcomings of the Egyptian policy towards Africa, while the fourth axis presents the Egyptian policy of President Sisi towards Africa and finally a conclusion It includes the most important findings and recommendations of the research.

(1) **PhD researcher**: Department of Politics and Economics (Politics) - Faculty of Higher African Studies - Cairo University - 2022.

(2) **Professor of Political Science**, **former Dean** - Faculty of Higher African Studies - Cairo University.

(3) **Professor of Political Science** - Faculty of Higher African Studies - Cairo University.

(4) **Assistant Professor of Economics** - Faculty of Higher African Studies - Cairo University.

مقدمة

تمثل أفريقيا من منظور الأمن القومى، المجال الحيوى للدولة المصرية، فإذا كانت العروبة بالنسبة لمصر هى اللسان، وكان الدين هو الوجدان، فإن أفريقيا هى البنيان، ومصر بحكم الموقع وحقائق الجغرافيا دولة أفريقية من حيث الهوية الاقليمية، وهى تقع إضافة لذلك على مفترق طرق بين القارات الثلاث: آسيا، وأفريقيا، وأوروبا، وهو الأمر الذى يضفى عليها مسحة من عبقرية المكان على حد تعبير المفكر الراحل د.جمال حمدان(١).

ترتبط مصر من الناحية التاريخية والحضارية ارتباطا وثيقاً ببعدها الأفريقى، إذ تظهر نقوش معبد الدير البحرى أن الملكة حتشبسوت أقامت علاقات مهمة مع بلاد بونت، كما بدأت مصر فى إستكشاف كل سواحل إفريقيا بالأسطول التجارى للملك نخاو (من الأسرة الـ٢٦) فى أول رحلة بحرية طافت حول إفريقيا لتتعرف على سواحلها وللكشف عن الطرق التجارية والبحث عن بلاد جديدة للاتجار معها، وباعتبار مصر دولة نيلية، فقد سعى حكام مصر ابتداء من رمسيس إلى محمد على باشا إلى إختراق قلب القارة، باجتياز حاجز الشلالات العليا، بهدف كشف النقاب عن أسرار النيل، ومن أجل إقامة علاقات وثيقة مع سكان وادى النيل فى أقصى جنوبه.

ولعل الانتماء المصرى لأفريقيا، وعبقرية موقع مصر على أرضها، يفرض علينا متابعة ما يجرى على أرض أفريقيا، والمشاركة فى صنع حاضرها، وبناء مستقبلها من منطلق الأمن الوطنى المصرى ورؤية مصر ٢٠٣٠م من ناحية والالتزام بمبادئ وأهداف مواثيق الاتحاد الافريقى وطموحات أجندة أفريقيا ٢٠٦٣م من ناحية أخرى.

استطاعت مصر فى سبع سنوات أن تعود إلى أفريقيا، وأن تعيد أفريقيا إليها، بفضل رؤية مستقبلية ودبلوماسية قادها الرئيس عبد الفتاح السيسى، فاستعادت مصر بريقها ومكانتها وسط الأشقاء الأفارقة التى كانت تتمتع بهما فى عهد زعيمها جمال عبد الناصر، ولكنها عودة بلغة العصر ومعاييره وأولوياته، من هنا يسعى هذا البحث إلى استعراض شامل لسياسة مصر تجاه أفريقيا منذ ثورة يوليو١٩٥٢م حتى الآن، وإبراز كافة جوانب العلاقات المصرية الأفريقية، السياسية والاقتصادية والمائية، الأمنية والثقافية.

---

(١) د/ مصطفى الفقى، **حيوية الدور الإقليمى لمصر**، (القاهرة: بوابة الأهرام، ٢٠٢١م).
https://gate.ahram.org.eg/daily/News/816402.aspx,2021

إن إنتماء مصر لمحيطها الأفريقى، يتجاوز الأبعاد الجغرافية والتاريخية التقليدية، حيث يعد هذا الانتماء مكوناً رئيسياً من مكونات "الهوية" المصرية على مر العصور، وعنصراً محورياً فى تشكيل المعالم الثقافية للشخصية المصرية، وما تتمتع به أفريقيا من مكانة خاصة فى منظومة الحضارة المصرية فالانتماء المصرى لقارة أفريقيا يضرب بجذوره فى عمق التاريخ، منذ أن حرصت الدولة المصرية على إيفاد رحلات استكشافية لمنابع نهر النيل.

إن إعلاء هوية مصر الأفريقية وتعزيز الانتماء لدول القارة، أكدته بجلاء نصوص ومواد الدستور المصرى الصادر فى٢٠١٤م، حيث ورد نصاً فى ديباجتة " مصر هبة النيل للمصريين وهبة المصريين للإنسانية"، " مصر العربية – بعبقرية موقعها وتاريخها – قلب العالم كله فهى ملتقى حضاراته وثقافاته ومفترق طرق مواصلاته البحرية واتصالاته، وهى رأس أفريقيا المطل على المتوسط، ومصب أعظم أنهارها: النيل"(١).

أولاً: موضوع البحث

يتناول هذا الموضوع الدور المصرى فى دول القارة الأفريقية منذ التسعينات وحتى قبل ثورة ٣٠ يونيو٢٠١٣م، ممزوجة بالأخطاء الرئيسية للسياسة المصرية تجاه أفريقيا بوجه عام وتجاه دول حوض النيل بوجه خاص فى هذه الفترة الحرجه، ثم تاتى مرحله إنتقالية مدتها عام واحد بدأت مع ثورة ٣٠ يونيو٢٠١٣م لتبدأ صفحة جديدة من علاقات مصر الافريقية، صفحة مليئة بالثقة واستعادة الامل وروح التعاون بين مصر ودول القارة .

استطاعت مصر فى عهد الرئيس السيسى أن تتحرك ناحية تعزيز دورها الريادى بالقارة الإفريقية، وباتت التحركات المصرية تمضى بخطى ثابتة لتحقيق هدفها، فاستردت مصر عضويتها فى الاتحاد الإفريقى فى يونيو٢٠١٤م، وحصلت على عضوية مجلس الأمن والسلم الإفريقى لمدة ٣ سنوات، وترأست مصر لجنة المناخ فى الاتحاد الإفريقى لعامين، كما حصلت على العضوية غير الدائمة فى مجلس الأمن الدولى، وإنخرطت بشكل إيجابى فى العديد من قضايا وملفات القارة الإفريقية والشرق الأوسط والعالم، لتعلن بداية عهد جديد فى العلاقات مع العالم، وفى قلبه القارة السمراء.

(١) **دستور جمهورية مصر العربية**، (الديباجة، الصادر فى ٢٠١٤م)، ص٣.

ثانياً: أهمية البحث

تكمن أهمية البحث فى أنه يتناول بالدراسة والتحليل واحداً من أهم الموضوعات بالغ الأهمية، ألا وهو الدور المصرى فى أفريقيا بعد ثورة يونيو٢٠١٣م هذا من جهة، ومن جهة أخرى يندرج موضوع الدراسة فى إطار أولويات الأجندة الأفريقية٢٠٦٣م لتحقيق التقدم والرفاهية والأمن للمواطن الإفريقى من خلال الدعم المصرى لدول القارة الأفريقية والاهتمام بقضايا التنمية متعددة المجالات سياسياً، اقتصادياً، اجتماعياً وادارياً.

١- الأهمية النظرية:

- التعرف على الأزمات والأخطاء الرئيسية التى واجهت مصر تجاه أفريقيا.
- التعرف على دور تنمية الموارد البشرية فى تحقيق التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والادارية فى مصر وفى أفريقيا.
- إبراز أهم الجهود المصرية لتنمية الموارد البشرية وبناء القدرات فى أفريقيا.

٢- الأهمية العملية:

- أهمية العمل المصرى الأفريقى المشترك فى مجالات التنمية المختلفة.
- تقديم تصور تحليلى لمصر للتنمية المستدامة لما لها من تأثير على واقع العلاقات الدولية بين مصر والدول الإفريقية فمعظم الدراسات المرتبطة بقضايا التنمية ركزت على جانب الموارد البشرية لحماية الجانب الإقتصادى فقط دون التطرق إلى الأطر النظرية التى تفسر الظاهرة من جانب سياسى.

ثالثاً: مشكلة البحث

تتمثل إشكالية البحث فى أن الدور المصرى برغم إلتزامه بتنمية القدرات الأفريقية إلا أن هذا الجهد المصرى هل يلتزم بأجندة الاتحاد الأفريقي ٢٠٦٣م ؟، وهل يمكن أن يلبى مطالب القارة الأفريقية؟

رابعاً: تساؤلات البحث

- ما هى ملامح السياسة المصرية تجاه أفريقيا منذ ثورة يوليو ١٩٥٢م؟
- ما أبرز الأزمات التى واجهت السياسة الخارجية المصرية تجاه أفريقيا حديثاً؟
- ما الأخطاء الرئيسية للسياسة المصرية تجاه أفريقيا؟
- ما طبيعة الدور المصرى فى تحقيق التنمية بالدول الإفريقية؟

خامساً: الإطار الزمانى والمكانى للدراسة

١- يتضمن **المجال الزمانى** للدراسة فى الفترة من٢٠١٣م حتى الآن والتى واكبت التطورات الجديدة فى دراسات التنمية وتصاعد أهمية البعد التنموى فى مفهوم الاقتصاد السياسى.

٢- **الإطار المكانى** للدراسة يشمل القارة الإفريقية والتى تعتبر من أكثر المناطق فى العالم إحتياجاً للتنمية بالاضافة إلى الحالة المصرية ودورها الإيجابى فى تنمية الموارد البشرية وبناء القدرات فى أفريقيا، وما قدمته ويمكن أن تقدمه فى هذا المجال الحيوى.

سادساً: منهج البحث

اتبع البحث المنهج الوصفى التحليلى ومنهج الدور الذى أسسه هولستى منذ سبعينات القرن الماضى، وقد تم إستخدامه فى المحور الرابع من خلال مدى تأثير الدور المصرى فى أفريقيا ورصد أهم الأوضاع السياسية والاقتصادية المتأثرة جراء هذا الدور بعد عام ٢٠١٣م حتى نهاية عام ٢٠٢١م.

وسيتم تناول البحث الدور المصرى فى أفريقيا من خلال أربع محاور:

المحور الأول: نبذة تاريخية عن السياسة المصرية تجاه أفريقيا منذ ثورة يوليو ١٩٥٢م.

المحور الثانى: أهم الأزمات التى واجهت السياسة الخارجية المصرية تجاه أفريقيا حديثاً.

المحور الثالث: أوجه القصور للسياسة المصرية تجاه أفريقيا.

المحور الرابع: السياسة المصرية في عهد الرئيس السيسى تجاه أفريقيا.

المحور الأول:
نبذة تاريخية عن السياسة المصرية تجاه أفريقيا منذ ثورة يوليو ١٩٥٢م

١- السياسة المصرية لناصر تجاه أفريقيا:

إهتمت مصر بأفريقيا منذ ثورة يوليو١٩٥٢م، حيث أولت السياسة المصرية الدائرة الأفريقية إهتماماً كبيراً على مدى عقدين من الزمان، كما إهتم الزعيم الراحل جمال عبدالناصر بالدائرة الأفريقية باعتبارها الدائرة الثانية من دوائر العمل السياسى الخارجى، وذلك هذا الإدراك الرئاسى لعلاقات مصر بالقارة، وإيمانا بهوية مصر الأفريقية [١]، تنوعت سياسة مصر الأفريقية فى العديد من القضايا والمجالات أبرزها: دعم حركات التحرر الوطنى، والمساهمة فى دعم استقلال ٣٤ دولة أفريقية خلال الفترة من ١٩٥٢-١٩٦٧م، بجانب توثيق الصلات مع زعماء التحرر الوطنى[٢].

٢- الدور المصرى فى تأسيس منظمة الوحدة الأفريقية:

إهتمت مصر فى سياستها الخارجية على إمكانية تفعيل دور القارة الأفريقية كتجمع إقليمى وفاعل على الساحة الدولية، لذا سعت مصر إلى العمل على إنشاء وبناء تكتلات أفريقية فاعلة فى كافة المجالات رغبة فى أمن واستقرار القارة، فقد كانت مصر من أوائل الدول التى ساهمت فى إنشاء منظمة الوحدة الأفريقية فى مايو عام ١٩٦٣م قبل أن تتحول إلى الاتحاد الأفريقى عام ٢٠٠٢م، وتولت مصر رئاسة منظمة الوحدة الأفريقية فى الأعوام ١٩٦٤م و١٩٨٩م و١٩٩٣م[٣].

ويمكن القول إن تأسيس المنظمة القارية، جاء تتويجا لجهود الأباء المؤسسين أمثال: جمال عبدالناصر، وسيكوتورى، ونكروما، ولومومبا، وبن بيلا، وقد عملت مصر ومازالت من خلال تأسيس منظمة الوحدة الأفريقية على أن يكون كياناً جامعاً لكل الدول الأفريقية تستطيع

---

(١) د/ محمود أبو العينين، **الدور الاقليمى المصرى فى أفريقيا منذ ثورة يوليو ١٩٥٢م بين الاستراتيجة والعقيدة**،(القاهرة، السياسة الدولية، العدد ١٤٩ يوليو ٢٠٠٢م).

(٢) د/ جمال محمد السيد الضلع، **الدور المصرى فى أفريقيا المتغيرات والتهديدات**، (القاهرة: المعهد المصرى للدراسات السياسية الاستراتيجية, ٢٠١٦م)، ص٢.

(٣) ماهر حسن، «**زي النهارده**».. **تأسيس منظمة الوحدة الأفريقية ٢٥ مايو ١٩٦٣م**، (القاهرة: المصري اليوم) ،٢٠٢١م.

https://www.almasryalyoum.com/news/details/2338543

من خلاله تحقيق مصالحها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والبحث عن حلول لجميع مشاكل القارة[١].

٣- حقبة السبعينيات وتفعيل العلاقات العربية – الأفريقية:

شهدت حقبة السبعينيات تدشينا لمرحلة جديدة فى سياسة مصر الأفريقية، حيث تم تأسيس آلية العلاقات العربية – الأفريقية، وكان من أبرز سماتها الاتصالات والمشاورات بين الأمانة العامة لكل من جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية[٢]، وقد ساهمت السياسة المصرية بدور بارز فى هذه الحقبة انطلاقاً من دور مصر التاريخى فى تأسيس الجامعة العربية واستضافتها وكذلك منظمة الوحدة الأفريقية وقد أسس مؤتمر القمة العربى- الأفريقى الأول فى مارس عام ١٩٧٧م والذى إستضافته القاهرة (ركائز العمل العربى – الأفريقى المشترك)، حيث صدرت عن المؤتمر أربع وثائق رئيسية تؤكد الأسس التنظيمية للعلاقات العربية الأفريقية، وهذه الوثائق هى: الإعلان السياسى – برنامج عمل التعاون العربى الأفريقى- إعلان التعاون الاقتصادى والمالى العربى الأفريقى – الأجهزة والمؤسسات المسؤولة عن وضع إعلان وبرنامج العمل للتعاون العربى الأفريقى موضع التنفيذ[٣].

٤- الأطر التنموية المصرية – الأفريقية:

إن حقبة التسعينيات أسست لما يمكن تسميته بالدعم المصرى لجهود التنمية فى قارة أفريقيا حيث أضحت قضية التنمية وبناء الدولة الأفريقية فى حقبة ما بعد الاستعمار، القضية الرئيسية فى حركة السياسة الخارجية المصرية فى أفريقيا، ومن هنا كانت المبادرات التنموية المصرية "الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا" تجسيداً واقعياً لرؤية مصر للتنمية فى قارة أفريقيا، كما لم تغفل مصر قضية الديون الأفريقية، علاوة على إنفاذ المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية عام ١٩٩١م، وتم التصديق عليها عام ١٩٩٤م.

إنشاء "الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا"، على أساس صيغة تعاون جنوب بهدف مساعدة الدول الأفريقية على تحقيق التنمية المستدامة عبر برامج التعاون الفنى والبرامج التدريبية لبناء قدرات الكوادر الأفريقية التى يقدمها فى مختلف المجالات وعلى رأسها: الزراعة، والصحة والتعليم، والأمن، والدبلوماسية، والقضاء، والإعلام، وكذلك المنح المالية خاصة فى مجالى الصحة والزراعة، علاوة على البعد التنموى فى هذه الحقبة، واصلت مصر دعمها

---

(١) **المرجع السابق.**

(٢) **تطوُّر السياسة الخارجيَّة المصريَّة تجاه إفريقيا**، قراءات أفريقية،٢٠١٩م

https://cutt.us/XOzYu

(٣) **المرجع السابق.**

لاستقلال دول القارة حين ساهمت مصر عبر منظمة الوحدة الأفريقية فى استقلال ناميبيا عام ١٩٩٠م، كما لعبت مصر دوراً فاعلاً فى انتهاء النظام العنصرى بدولة جنوب أفريقيا عام ١٩٩٤م(١).

٥- الدور المصرى فى تأسيس الاتحاد الأفريقى:

خلال تسعينيات القرن الماضى، ناقش القادة الأفارقة ضرورة تعديل هياكل منظمة الوحدة الأفريقية لتعكس تحديات عالم متغير، وفى عام ١٩٩٩م أصدر رؤساء الدول والحكومات بمنظمة الوحدة الأفريقية "إعلان سرت" الذى يدعو إلى إنشاء إتحاد أفريقى جديد.

كانت رؤية للاتحاد التى ساهمت مصر فى تأسيسها تتمثل فى إنشاء المؤسسة التى يمكن أن تسرع بعملية التكامل فى أفريقيا، ودعم وتمكين الدول الأفريقية فى الاقتصاد العالمى، ومعالجة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المتعددة الجوانب التى تواجه القارة(٢).

وقد أسهمت مصر فى تأسيس هيكل الاتحاد الأفريقى من خلال تقديم الوفد المصرى المشارك بقمة لومى عام ٢٠٠٠م، وهى القمة التأسيسية للاتحاد – طلبا لإدخال بعض التعديلات على مشروع الوثيقة وأبرزها: تعديل على المادة ٤ (ح) بما من شأنه قصر حق الاتحاد فى التدخل فى شئون الدول الأعضاء فى ثلاث حالات جرائم هى (الإبادة – جرائم ضد الإنسانية – جرائم الحرب).

وتتحمل مصر نسبة ١٢% من إجمالى مساهمة الدول الأعضاء فى ميزانية الاتحاد الأفريقى وذلك باعتبارها إحدى الدول الخمس الأكبر مساهمة فى ميزانية الاتحاد الأفريقى (أنجولا- جنوب أفريقيا – الجزائر- نيجيريا).

وفى إطار الدور المصرى داخل الاتحاد الأفريقى، أكدت القاهرة اتفاقها لتطوير مفوضية الاتحاد الأفريقى خاصة أنه يحقق التوازن المأمول بين الجنسين وبين الأقاليم الجغرافية الخمسة، تستضيف القاهرة العديد من مؤسسات الاتحاد الأفريقى(٣):

- مكتب الاتحاد الأفريقى لدى جامعة الدول العربية.
- إتحاد الغرف الأفريقية.

---

(١) الهيئة العامة للاستعلامات، **مصر فى أفريقيا**، (القاهرة، ٢٠١٩م)، ص٢٣.

(٢) **مسيرة مصر مع الاتحاد الأفريقى – محطات تاريخية**، (القاهرة، المصري اليوم، ٢٠١٩م).
https://www.almasryalyoum.com/news/details/1368835

(3) Issaka K. Souaré, A presentation at the Institute of Diplomatic Studies, Cairo, **Egypt's Evolving Role in Africa: A Sub-Saharan Perspective**, Africa Portal 2008, p16.

- وكالة الاستثمار الإقليمية التابعة للكوميسا.
- بنك التصدير والاستيراد الأفريقى.
- مكتب المصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا.
- منظمة تضامن الشعوب الأفروآسيوية.
- الإتحاد الأفريقى لكرة القدم.

المحور الثانى:
أهم الأزمات التى واجهت السياسة الخارجية المصرية تجاه أفريقيا حديثاً

رغم الدور المصرى التاريخى وما بذالته من جهود لصالح دول القارة الأفريقية، لكن الحقيقة تعكس بدرجة عالية من الدقة الدور الذى لعبته مصر بدول القارة، ولا يزال ماثلا فى ذاكرة القارة لكنه لا يصلح وحده لفتح صفحة جديدة مع القارة، فالمصالح والرؤى الاستراتيجية التى تتسق مع معارك عصرها تسبقه، بأية مراجعة جدية للعلاقات المصرية الأفريقية يطرح سؤال المستقبل نفسه: إلى أين من هنا؟، عودة مصر إلى القارة وعودة القارة إلى مصر مسألة تستدعى مقاربات أوسع وأعمق من أن تلخص فى أزمة السد الأثيوبى، لكنها لا تتحمل الانتظار عند حد الحياة أو الموت، لا توجد حلول فى المدى القريب غير أن تأخذ مصر مصيرها فى يديها، أن ترتفع صوتها بلا تردد أو تلعثم، أن تستخدم كل ما لديها من أوراق قوة حتى يتحسن موقفها القارى والدولى، ففى مثل هذه الأزمات الوجودية لا مواقف وسط.

منذ منتصف تسعينيات القرن العشرين تواجه السياسة الخارجية المصرية أزمة فى منطقة دول حوض النيل، وهناك مصالح دائمة للدولة المصرية بهذه المنطقة تشتمل على الأتى[١]:

١- **حقوق مصر ومصالحها فى مياه النيل:** تتمثل فى حصة مصر السنوية والتى تقدر بـ٥٥,٥ مليار متر مكعب، وهى مقننة باتفاقيات دولية، وأهميتها تنبع من اعتماد مصر على تلك الحصة من مياه النيل فيما يخص الزراعة ومياه الشرب والأغراض الأخرى وتمثل ٩٦,٥% من المياه المتاحة من كل المصادر (بالإضافة إلى نسبة من المياه الجوفية + ١% من مياه الأمطار)، ومياه النيل هى الأساس فى بقاء المصريين.

---

(١) د/ محمود أبو العينين، **الأخطاء السبع للسياسة المصرية تجاه أفريقيا، وخاصة منطقة دول حوض النيل منذ ١٩٩٥ حتى ٢٠١٣** (القاهرة، المركز الديمقراطي العربي، مايو ٢٠٢٠م)، ص ١٤٢.
https://army-tech.net/forum/index.php?threads18348/

٢- **الاستقرار السياسى فى السودان:** ويمثل العمق الاستراتيجى للأمن القومى المصرى وقد عملت مصر لأن تظل السودان دولة موحدة، غير أن الأوضاع الداخلية والدولية دفعت لانفصال وإستقلال الجنوب السودانى فى عام ٢٠١١م.

٣- **استقرار الملاحة فى البحر الأحمر وقناة السويس:** يحقق الأمن القومى المصرى ويؤثر على طريق الملاحة للدول الأربعة الساحلية وخاصة (إريتريا، والسودان، وجيبوتى والصومال، وكينيا).

٤- **عدم الاستقرار فى منطقة حوض النيل والقرن الإفريقى:** يؤثر على الأمن القومى المصرى والعربى والإفريقى، وينعكس سلباً على طريق الملاحة الدولى عبر قناة السويس ومن وإلى المحيط الهندى وبحر العرب وباب المندب ومنطقة شرق إفريقيا التى مازالت مهددة بعدم الاستقرار والقرصنة والتدخلات الأجنبية حتى الأن.

٥- **عامى ٢٠٠٩-٢٠١٠م:** أدرك المصريون حقيقة مشكلة مفاوضات مياه النيل مع الأشقاء الأفارقة فى مبادرة حوض النيل، حين ظهور النوايا الخبيثة من منطقة التعتيم والإظلام إلى منطقة العلانية والحرب الإعلامية.

٦- **الإخفاق من الجانب المصرى والسودانى:** هذا الإخفاق لا يتعلق بالمياه فقط، ولكن الإخفاق يعود إلى عوامل متعددة، يمكن تحديدها فى مجموعة أخطاء للسياسة المصرية فى تعاملها مع دول حوض النيل و باقى الدول الأفريقية بوجه عام.

المحور الثالث:
أوجه القصور للسياسة المصرية تجاه أفريقيا

إن تراجع الدور الإقليمى المصرى فى القارة عموماً يمكن تلخيصه فى أخطاء رئيسية للسياسة الخارجية المصرية تجاه دول حوض النيل منذ ١٩٩٥م حتى ٢٠١٣م، كشفت مدى عدم قدرة السياسة المصرية عن تقدير الثقل للمنطقة، فكانت مؤسسات صنع واتخاذ القرار سبب فى عدم وزن الأمور أو القدرة على التنبؤ بمجرياتها مما تسبب فى أزمة كبيرة مازلنا نعانى من أثرها وسوف نلخصها فى الآتى(١):

١- **تراجع الدائرة الإفريقية لصالح دوائر إقليمية أخرى:**

مع بداية تسعينيات القرن العشرين تراجعت الدائرة الإفريقية فى أولويات السياسة الخارجية المصرية، حيث إنشغلت السياسة الخارجية المصرية بدوائر الحركة الإقليمية الجديدة، والتى ظهرت مواكبة للمشروعات الإقليمية التى طرحت نفسها للمستقبل ودار حولها نقاش(٢).

مما سبق تبين تراجع أولويات السياسة الخارجية المصرية بالدول الأفريقية، وذلك خلال فترة حكم الرئيس الأسبق مبارك، إلا أن النظام الجديد الانتقالي بعد أحداث ٢٥ يناير ٢٠١١م، لم يهتم بالقدر الكافي بمنطقة دول حوض النيل ولم تكن له مصداقية، مما أدى إلى حدوث مشكلة أزمة سد النهضة، وبالتبعية كان له الأثر في تراجع تجارة مصر الخارجية مع دول القارة.

٢- **القصور فى تشكيل تجمع إقليمى لمنطقة دول حوض النيل:**

رغم أن المبادرات الإقليمية لم تتوقف فى إفريقيا منذ إستقلال دولها، ومع وجود ١٤ تجمع إقليمى فى القارة الإفريقية، ورغم أن أحواض الأنهار فى أفريقيا والتى تبلغ نحو ٥١ حوضاً، قد دخل بعضها فى مرحلة التعاون المؤسسى، وهذا لا يعنى غياب التعاون المؤسسى والتكاملى الجزئى بين بعض دول حوض النيل، بشكل ثنائى أو متعدد الأطراف ولكنه ليس شاملاً (٣).

مما سبق نستنتج أن ملف مفاوضات المياه مع دول حوض النيل وهى مسألة مصيرية ومعركة البقاء لشعب مصر عبر العصور لم تلقى الاهتمام الكافى، حيث ظلت فى أيدى وزارة الموارد المائية والرى، مع عدم تحديث أجهزة ومؤسسات صنع السياسة المصرية تجاه أفريقيا بوجه عام وتجاه دول حوض النيل بوجه خاص، هذا الأمر أدى إلى جمود عملية صنع واتخاذ القرارات تجاه أفريقيا كما عكس إحتكار الرئيس والأجهزة البيروقراطية للملفات الرئيسية التى تهم

---

(١) د/ محمود أبو العينين، **الأخطاء السبع للسياسة المصرية تجاه أفريقيا**، المرجع السابق، ص ١٤٢

(٢) د/ حلمي شعراوي، **متطلبات سياسة مصر فى أفريقيا بعد الثورة**، جريدة الشروق، ٢٠١١
https://cutt.us/jH9xr,

(٣) د/ محمود ابو العينين، مرجع سابق ذكره، ص ١٤٣.

الأمن القومى المصرى فى ظل غيبة للرقابة البرلمانية، وغيبة العمل المؤسسى فى متابعة سياساتنا الأفريقية.

٣- تراجع الدور الإقليمى المصرى فى القارة

منذ ثورة يوليو١٩٥٢م اعتمدت السياسة الخارجية المصرية على رصيدها التاريخى لدورها الإقليمى الفاعل فى إفريقيا، لكن هذا الدور بدأ يتأثر منذ عدوان ١٩٦٧م، ثم بدأ في التراجع منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي لسببين هما(١):

- عامى ٢٠٠٤م و٢٠٠٥م عند تمثيل مصر لأفريقيا فى مجلس الأمن، ظهر عدم إستعداد مصر للفوز بهذا الدور الذى نافسها عليه كل من جنوب أفريقيا ونيجريا.
- عامى٢٠٠٧م-٢٠١٠م واجهت كل من مصر والسودان أزمة مع دول أعالى عند إتفاقية عنتيبى الإطارية، حيث لم يوقع عليها الجانب المصرى ودولة بورندي أيضاً، إلا أن الأخيرة اتجهت للتوقيع مع الدول الخمس الموقعة بعد أن رأت أن مصر أصبحت خارج المنافسة الإقليمية.

٤- ترك السودان وعدم الاهتمام بشعار وحدة وادى النيل (التكامل والاندماج):

خلال فترة الرئيس الأسبق حسني مبارك تعرضت المصالح المصرية التاريخية للخطر، حيث بدأت بأحداث ترحيل البعثة التعليمية والاستيلاء على فرع جامعة القاهرة بالخرطوم، وإثارة مشكلة الحدود الإدارية فى حلايب وشلاتين المصرية، وفي النهاية تورطت السودان فى محاولة إغتيال الرئيس الأسبق مبارك فى أديس بابا عام ١٩٩٥م(٢).

مما سبق يتبين أن هذه الأحداث وغيرها أدت إلى خروج مصر من مفاوضات التسوية الشاملة فى الحرب الأهلية بالجنوب, رغم المبادرة المصرية الليبية المشتركة عام ١٩٩٨م، وتم انفصال واستقلال جنوب السودان، وهى تمثل الدولة الحادية عشر فى دول حوض النيل والمؤثرة فى عملية التوازن بين دول المصب ودول المنبع فى هذه التحالفات الإقليمية، بالتالى أصبح على مصر أن تتفاعل مع دولتين فى السودان وبناء شراكة استراتيجية بين مصر وكل من الدولتين، مما يتيح لمصر أن تلعب دور الحكم فى الخلافات بينهما، بهدف منع إنضمام جنوب السودان إلى جبهة الدول المناوئة فى أعالى النيل.

---

(١) د/ محمود أبو العينين، المرجع السابق، ص ١٤٣.

(٢) محمد القرماني، **رؤية جديدة لإدارة العلاقات مع إفريقيا**، جريدة الشروق، ٢٠٢١م
https://cutt.us/VKCdR

٥- النظرة السلبية وعدم الادراك بالبعد الثقافى فى العلاقات:

هناك بعض قصور وقعت فيها السياسة المصرية فى مخاطبة شعوب دول حوض النيل والقرن الأفريقى، وخاصة الإثيوبيين، فلم يدرك المسؤولون المصريون فى مراكز صنع القرار، سر الحساسية المفرطة لدى الإثيوبيين، من نبرة ما سمى التعامل الاستعلائى المصرى(١).

تلاحظ أن المصريين غير عنصريين تجاه لون البشرة أو التفريق بين الأديان السماوية، ورغم ذلك تم إختزال علاقتنا بإثيوبيا فى المياه، ولم نهتم منذ وقت طويل بتفعيل قنوات التبادل العلمى والثقافى بين البلدين، أيضاً لم يتم تفعيل دور الأزهر الشريف ودور الكنيسة القبطية، وليست هناك مراكز ثقافية تعيد بناء التفاهم والتواصل الثقافى بين البلدين، لذلك يجب التخلص نهائياً من تصريحات المسئولين الرسميين أو الإعلام، من أى تهديدات باستخدام القوة تفسد العلاقات بين مصر ودول حوض النيل والقرن الأفريقى خلال أى أزمة تمر بها العلاقات.

مما سبق نستنتج أن هناك آثار سلبية أدت إلى تراجع للعلاقات المصرية مع دول أفريقيا فى الفترة من ١٩٩٥م وحتى عام ٢٠١٣م، وقد ركزنا فيها على الأخطاء الرئيسية للسياسه المصرية تجاه أفريقيا بوجه عام، وتجاه دول حوض النيل والقرن الأفريقى بوجه خاص وإنعكس ذلك على الاقتصاد السياسى، ظهر واضحاً فى تراجع الزيارات الخارجية المتبادلة ومن ثم تراجع للتحالفات الاقليمية والتكامل الاقتصادى، وإنخفاض فى حجم التجارة الخارجية لمصر مع الدول الأفريقة بوجه عام، بالتبعية كان ذلك له أثر سلبى وبشكل مباشر على تنمية الموارد البشرية وبناء القدرات، فعدم الاهتمام المصرى خلال الفترة المذكورة بتفعيل قنوات التبادل فى مجالات التعليم والصحة والثقافة والإعلام والإتصالات والاستفادة أيضا من دور الأزهر الشريف والكنيسة القبطية مع الدول الأفريقية وذلك بالرغم أن مصر كان لديها عام ٢٠١٢م عدد ٥٣ جامعة، أبرزهم جامعة القاهرة ومعهد البحوث والدراسات الإفريقية سابقاً كلية الدراسات الافريقية العليا حالياً, أيضاً لم يكن هناك مراكز ثقافية تعيد بناء التفاهم والتفاعل والتواصل الثقافي بين مصر والدول الأفريقية، كما أن الدولة لم تبادر لتأسيس قناة فضائية لمخاطبة هذه الشعوب الأفريقية بلغاتها الرسمية، مما يسهم في دعم العلاقات الثقافية وتحقيق الترابط للتعاون خلال المستقبل(٢).

ثم تأتى مرحله انتقالية بدأت مع ثورة ٣٠ يونيو٢٠١٣م، لتبدأ صفحة جديدة من علاقات مصر الأفريقية وخاصة فى عهد الرئيس عبد الفتاح السيسى.

---

(١) د/ محمود أبو العينين، المرجع السابق، ص ١٤٣

(٢) حامد المسلمى، **الهوية الأفريقية لمصر**، جريدة الأهرام، ٢٠٢٢م.

https://cutt.us/9IXr8

المحور الرابع:
السياسة المصرية في عهد الرئيس السيسى تجاه أفريقيا

ستظل إفريقيا أرضاً للفرص الواعدة، وتبقى مصر قويةً بأشقائها فى الساحرة السمراء التى يجمعنا بها وحدة تاريخ، وكذلك وحدة أهداف، فمصر أفريقية وعربية، والرئيس عبدالفتاح السيسى لديه قناعة مبنية على معرفة، أن مصر لابد أن تعود لقلب إفريقيا وها هى تعود بقوة، محققةً نتائج وإنجازات رائعة، فعقب تولى الرئيس السيسى، رئاسة البلاد فى منتصف ٢٠١٤م قفزت علاقاتنا الأفريقية إلى صدارة سلم أولويات السياسة الخارجية المصرية، وأضحى المحور الأفريقى هو الأكثر أهمية، لإعتبارات متعددة، أهمها إرتباط الأمن القومى المصرى بالأمن القومى الأفريقى وحتمية السعى لتحقيق عملية التكامل والإندماج الأفريقى ولعل الانتماء المصرى لأفريقيا وعبقرية موقع مصر على أرضها ويفرض علينا متابعة ما يجرى على أرض إفريقيا، والمشاركة فى صنع حاضرها وبناء مستقبلها من منطلق الأمن الوطنى المصرى ورؤية مصر ٢٠٣٠م من ناحية والالتزام بمبادئ وأهداف مواثيق الإتحاد الأفريقى وطموحات أجندة أفريقيا ٢٠٦٣م من ناحية أخرى [١].

١ - خريطة زيارات الرئيس السيسى لأفريقيا:

تجسدت مؤشرات الاهتمام المصرى بأفريقيا في تنظيم العديدً من المنتديات والفعاليات الأفريقية، إضافة إلى عقد الرئيس السيسى أكثر من ١١٢ إجتماعاً مع قادة وزعماء ومسؤولين أفارقة زاروا مصر خلال السنوات الماضية، وتنوعت خريطة زيارات الرئيس لتتضمن ٧ زيارات فى العام الأول لرئاسته من ٨ يونيو ٢٠١٤م حتى ٧ يونيو ٢٠١٥م[٢] شملت: السودان بـ٣ زيارات وإثيوبيا بزيارتين وزيارة لكل من غينيا الإستوائية والجزائر وفى الفترة نفسها عقد الرئيس إجتماعات ولقاءات مع مسؤولين خلال زياراتهم لمصر أو خلال المشاركة فى مؤتمرات ومنتديات إستضافتها مصر بلغت ٢١٣ إجتماعا كان نصيب القارة الأفريقية٤٥ إجتماعاً منها شملت دول: إثيوبيا والسودان وجنوب السودان والمغرب والجزائر وليبيا ومالى وبوركينافسو والصومال والسنغال وجزر

(1) THE ARAB REPUBLIC OF EGYPT NATIONAL VOLUNTARY REVIEW ON THE SUSTAINABLE DEVELOPMENT GOALS Input to the 2016 High-level Political Forum (HLPF) on Sustainable Development, p4.

(2) IDEM.

القمر وغينيا الاستوائية، وتشاد وأفريقيا الوسطى، وتونس وبوروندى، ورواندا وجنوب أفريقيا وغيرها كما شملت هذه اللقاءات إجتماعات مع وفود من وزراء البيئة الأفارقة ورؤساء تحرير الصحف الأفريقية ووفد التليفزيون الإثيوبى، ووفد السوق المشتركة لشرق وجنوبى أفريقيا (كوميسا)[١].

وخلال العام الثانى لرئاسته من ٨ يونيو ٢٠١٥م حتى ٧ يونيو ٢٠١٦م، زار الرئيس السيسى إثيوبيا، إضافة إلى مشاركته فى قمة الهند أفريقيا، وفى تلك الفترة عقد اجتماعات ولقاءات مع مسؤولين خلال زيارات لمصر، أو خلال المشاركة فى مؤتمرات ومنتديات استضافتها مصر بلغت ١٧٥ اجتماعا، كان نصيب القارة الأفريقية منها ٤٢ اجتماعا شملت دول: إريتريا، وزيمبابوى ومالاوى، وموزمبيق، وأوغندا، والجابون، والنيجر وموريتانيا ونيجيريا، وتوجو، وإثيوبيا والسودان وجنوب السودان، والجزائر، وليبيا، وجزر القمر، وغينيا الاستوائية، وتشاد، وبوروندى وجنوب أفريقيا والمغرب والكونغو الديمقراطية وغيرها، كما شملت هذه اللقاءات إجتماعات مع وفود رؤساء تحرير الصحف الأفريقية والدبلوماسية الشعبية الإثيوبية، وبنك التنمية الأفريقى وسكرتير عام تجمع الكوميسا، ورئيس برلمان عموم أفريقيا، ووزراء دفاع دول الساحل والصحراء وغيرها، وفى ٢٨ يناير من العام نفسه فازت مصر بعضوية مجلس السلم والأمن الأفريقى والعضوية غير الدائمة فى مجلس الأمن الدولى عن القارة لعامين ٢٠١٦/٢٠١٧م[٢].

شاهدت السنة الثالثة للرئيس عبدالفتاح السيسى من ٨ يونيو ٢٠١٦م حتى ٧ يونيو ٢٠١٧م ٦ زيارات لأفريقيا، تضمنت المشاركة فى القمة الأفريقية فى العاصمة الرواندية كيجالى والقمة العربية الأفريقية فى مالابو، والقمة الأفريقية فى أديس أبابا، إضافة إلى زيارات ثنائية لكل من السودان وأوغندا وكينيا، كما زار الرئيس أوغندا فى ٢٢ يونيو ٢٠١٧م لحضور قمة دول حوض النيل، والقمة الألمانية الأفريقية فى ٣

(1) IDEM.

(٢) اسراء احمد فؤاد، **الرئيس السيسى كلمة السر فى العودة الأفريقية،(القاهرة، اليوم السابع، ٢٠١٩م)** https://cutt.us/xBQgD

يوليو ٢٠١٧م إلى جانب جولة شملت ٤ دول: تنزانيا ورواندا والجابون وتشاد، كما استضافت مصر نحو ٢٥ إجتماعا أفريقيا(١).

كما عقد الرئيس اجتماعات ولقاءات مع مسؤولين خلال زياراتهم لمصر مؤخراً، كان أبرزها زيارة الرئيس الأوغندى يورى موسيفينى للقاهرة فى ٨ مايو ٢٠١٨م، إذ إستقبله الرئيس السيسى فى قصر الاتحادية، وأثمر اللقاء عن إعلان خطة تعاون ثنائية فى مجالات الزراعة والتجارة والمناطق الصناعية والكهرباء والطاقة المتجددة.

وعدت مصر فأوفت، وكانت عند الثقة التى أولاها إياها الأشقاء فى القارة الأفريقية فمنذ تولى الرئيس عبدالفتاح السيسى رئاسة الاتحاد الأفريقى خلال القمة الأفريقية فى أديس أبابا فى فبراير ٢٠١٩م، وتعاملت مصر مع هذه المهمة باعتبارها ثقة تقدرها من قادة الدول الأفريقية فى مصر وقيادتها، وفى الوقت نفسه، شارك فى العديد من المؤتمرات والقمم الدولية التى تولى رئاسة عدد منها بالمشاركة مع قادة العالم فى ٤ قارات هى أوروبا وآسيا وأفريقيا وأمريكا الشمالية وكان فى كل هذه القمم مدافعاً قوياً وصريحاً فى المطالبة بحقوق الشعوب الأفريقية فى السلام والاستقرار والتنمية والرخاء ومنهم : مؤتمر ميونخ للأمن فى دورته الـ ٥٥ (فبراير ٢٠١٩م) ومنتدى الحزام والطريق (أبريل ٢٠١٩م)، والقمة الصينية الأفريقية (يونيو ٢٠١٩م)، وقمة مجموعة العشرين (يونيو ٢٠١٩م) بالإضافة إلى قمة مجموعة الدول السبع الكبرى (أغسطس ٢٠١٩م)

وقمة تيكاد ٧ (أغسطس ٢٠١٩)، فضلاً عن أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة فى دورتها الـ ٧٤ (سبتمبر ٢٠١٩م) والقمة الروسية- الأفريقية (أكتوبر ٢٠١٩م) والقمة الألمانية – الأفريقية (نوفمبر ٢٠١٩م) عقد المؤتمر الاقتصادى الأفريقى فى مصر ديسمبر ٢٠١٩م، وأخيرًا قمة الاستثمار البريطانية الأفريقية (يناير ٢٠٢٠م) أما فى المدة من عام ٢٠٢٠م وحتى العام الحالى ٢٠٢١م قام الرئيس السيسى بزيارة كلاً من فرنسا وجنوب السودان مرتين، واليونان وقبرص والكويت والأردن وأخيراً جيبوتى(٢).

---

(١) وسام عبد العليم، **٣٠ % من زيارات الرئيس الخارجية لإفريقيا. و١١٢ لقاءً عقدها السيسي مع قادة أفارقة بمصر** (القاهرة، بوابة الأهرام، ٢٠١٧م).
https://gate.ahram.org.eg/News/1566646.aspx/2017.

(٢) أحمد عيسى، **إنجازات اقتصادية وسياسية كبرى حصاد رئاسة مصر للاتحاد الأفريقي**، أخبار اليوم، القاهرة، ٢٠٢٠م.

٢ - ***المشروعات المصرية فى أفريقيا:***

شهدت المشاريع المصرية فى القارة الأفريقية خلال رئاسة السيسى حالة ممنهجة تتفق مع توجهات الدولة وليست جهوداً فرديه كما كان فى السابق، وفى بعض الأحيان كانت الحكومة تتدخل مع القطاع الخاص للفوز بمشاريع معينه فى القارة لدعم القطاع الخاص المصرى ودعم التنمية فى دول القارة الأفريقية وتمثلت أبرز المشروعات والمبادرات المصرية فى القارة الأفريقية خلال السنوات الستة الماضية فى[١]:

مشروع تشييد سد ومحطة نيريرى للكهرباء بمنطقة ستيجلر جورج فى تنزانيا، بالتعاون بين شركة المقاولون العرب وشركة السويدى للكابلات[٢].

- استكمالاً لمشروعات الطاقة تم افتتاح المرحلة الأولى من محطة توليد الطاقة الشمسية بالمزرعة المصرية التنزانية المشتركة، وتدشين المبادرة الأفريقية للطاقة المتجددة ٢٠١٥م، والتى تهدف إلى زيادة قدرات الطاقة المتجددة لتصل إلى ٣٠٠ جيجاوات بحلول عام ٢٠٣٠م.
- قامت الوكالة الأفريقية للتنمية بالإشراف على تمويل وتنفيذ ثلاثة مشروعات لإنشاء محطات توليد الطاقة الكهربائية باستخدام الطاقة الشمسية فى إريتريا.
- إنشاء ٨ من أصل ٢٢ مزرعة نموذجية فى العديد من الدول الأفريقية.

هذا بالاضافة إلى مشروعات الربط بين مصر وأفريقيا، مثل:

- مشروع القاهرة – كيب تاون: الذى يربط دول شمال أفريقيا بدول الجنوب، بدءًا من مصر وحتى جنوب أفريقيا مروراً بـ ٧ دول أخرى، بالاضافة إلى مشروع الربط الكهربى بين أفريقيا وأوروبا: هو مشروع يستهدف ربط مصر بدول القارتين الأفريقية والأوروبية، ويتضمن مشروع للربط الكهربائى بين مصر والسودان بقدرة ٣٠٠ ميجا وات، والربط مع شبكة كهرباء إثيوبيا ضمن مشروع ربط دول حوض النيل بالاضافة لربط سد أنجا فى الكونغو بالسد العالى، مما

---

https://m.akhbarelyom.com/news/newdetails/2995915/1/

(١) **مصر...وحصاد رئاسة الاتحاد الافريقي عام ٢٠١٩م**، الهيئة العامة للاستعلامات، ٢٠٢٠م
https://cutt.us/GJn1A.

(٢) المرجع السابق.

سيسهم فى جعل مصر محور لنقل الطاقة الكهرومائية بين الدول الأفريقية وأوروبا [١].

- مشروع الربط المائى الإسكندرية – فيكتوريا: الذى يربط بين بحيرة فيكتوريا ومياه البحر الأبيض المتوسط فى مصر، ويساهم المشروع فى عمل نهضة إقليمية لكل دول حوض النيل، مما سيكون له تأثير إيجابى على حركة التجارة والصناعة والسياحة على طول الممر الملاحى لنهر النيل[٢].
- مشروع قارة واحدة – نهر واحد – مستقبل مشترك: ضمن رؤية الربط المائى وتقدر تكلفة تنفيذ المشروع ب ١٨ مليار دولار، وسيتضمن المشروع إنشاء ممرات تنمية تشمل مجارى نهرية بنهر النيل وبحيرة فيكتوريا، وسكة حديد وطرق برية وشبكات للإنترنت ومراكز لوجستية وتنمية تجارية وسياحية بين دول حوض النيل بالإضافة إلى تنشيط التجارة بين دول القارة، مما يسهم فى تنمية دول حوض النيل وتعزيز العلاقات المصرية بباقي دول الحوض، هذا بالاضافة إلى مشروع ربط السكك الحديدية، الذى يستهدف إنشاء سكة حديد تربط بين الاسكندرية والخرطوم بطول ٩٠٠ كم[٣].

٣- التعاون الأمنى المصرى مع الدول الافريقية

إن الدولة المصرية قامت بالتوجه إلى أفريقيا من خلال رؤية لتحقيق الأمن والاستقرار وتهدف إلى تشجيع الاستثمار فى كافة أعمال البنية التحتية والتحول الرقمى، وبالتالى مكافحة الفكر المتطرف والإرهاب من خلال التنمية، وسعت مصر إلى تعزيز إتفاقيات السلام بين الأطراف المتنازعة فى القارة والحد من مخاطر الهجرة غير الشرعية هذا إلى جانب توفير التدريب الشرطى والأمنى والتدريبات العسكرية المشتركة، وكانت أبرز الجهود المصرية فى هذا المجال كالتالى[٤]:

---

(١) المرجع السابق

(٢) المرجع السابق.

(٣) المرجع السابق.

(٤) مجلس الوزراء المصرى، **الاستراتيجية المصرية: مسارات التوجه المستقبلى** (القاهرة، مركز معلومات ودعم اتخاذ القرار، ٢٠٢١م)

- مصر كعضو غير دائم فى مجلس الأمن (٢٠١٦-٢٠١٧م): شغلته مصر للمرة السادسة وهو المقعد الذى يتم شغله لعامين متتاليين، وعملت مصر خلال تلك الفترة على إدراج قضية مكافحة الإرهاب الدولى على قائمة جلسات مجلس الأمن، ونجحت مصر فى إستصدار القرار رقم ٢٣٥٤ من المجلس بإجماع الآراء حول الإطار الدولى الشامل لمكافحة الخطاب الإرهابى، وقرار رقم ٢٣٧٠ بإجماع الآراء حول منع حصول الإرهابيين على السلاح، واعتماد قرار مجلس الأمن رقم ٢٢٨٦ بشأن الرعاية الطبية خلال النزاعات المسلحة(١).
- فى يونيو ٢٠١٨م تم إعلان مصر إنشاء المركز الإقليمى لمكافحة الإرهاب لمجموعة دول الساحل والصحراء، وهو مسؤول عن تبادل الخبرات الأمنية بين الدول الأفريقية والتنسيق لإجراء تدريب مشترك دوري في مجال مكافحة الإرهاب(٢).
- فى أبريل ٢٠١٩م قمة تشاورية للشركاء الإقليميين للسودان، لبحث التطورات فى الدولة الشقيقة السودان ودعم العملية الشاملة للتحول الديمقراطي السلمى وخلصت القمة إلى مد المهلة التى أمهلها الاتحاد الأفريقى للمجلس العسكرى السودانى من ١٥ يوما إلى ثلاثة أشهر، والتأكيد على أهمية رفع إسم السودان من قائمة رعاية الإرهاب، وهو ما نادت به مصر خلال المحافل الدولية(٣).
- تحقيق الأمن فى ليبيا: باعتبارها الدائرة الأولى للأمن القومى المصرى، قامت مصر بالدعم المعلن ومناقشة القضية الليبية فى كافة المحافل الدولية والتأكيد على الحل السياسى ووحدة وسيادة الدولة، وإستضافة العديد من اللقاءات مع ممثلى الشعب والمبادرات استضافت القاهرة إجتماع الترويكا ولجنة ليبيا لبحث القضية الليبية فى

---

(١) محمد السيد، **تقرير لهيئة الاستعلامات يرصد تاريخ عضوية مصر في مجلس الامن الدولي**، (اليوم السابع، ٢٠١٧م)

https://cutt.us/ifEZm

(٢) بسمة سعد، **مركز مكافحة الارهاب في دول الساحل والصحراء بالقاهرة**، ٢٠١٩م

https://cutt.us/HZtsQ

قمة إفريقية تدعو لنقل السلطة للمدنيين في السودان خلال ٣ أشهر،٢٠١٩م3

https://cutt.us/frWnz

أبريل ٢٠١٩م، وفى يوليو ٢٠١٩م استضافت ٨٠ نائباً ليبى بدعوة من اللجنة الوطنية المعنية بليبيا[١].

- تم إنتخاب مصر ثلاث مرات لعضوية مجلس السلم والأمن بالاتحاد الأفريقى وآخرها فى الفترة من ٢٠٢٠ – ٢٠٢٢م[٢].

٤- الاهتمام المصرى بشباب أفريقيا

لم يسبق لرئيس مصرى الاهتمام من قبل بالشباب كما فعل الرئيس السيسى، فى سابقه هى الأولى، ليس هذا على الصعيد المحلى فقط، وإنما تعداه ليشمل الشباب فى القارة الأفريقية ككل فكان الدعم من خلال التدريب والتأهيل واحتضان شباب القارة وتعميق سبل التواصل بين القادة وتلبية احتياجاتهم فى موضوعات تهمهم مثل ريادة الأعمال والذكاء الاصطناعى والتحول الرقمى إلى جانب التبادل الثقافى والمنح التعليمية ومنح البحث العلمى، وفى هذا الإطار تمثلت الجهود المصرية في[٣]:

- منتدى شباب العالم فى نسخه الثلاث ٢٠١٧ – ٢٠١٩م: وإهتم بالعمق الأفريقى من خلال تخصيص جلسات خاصة بأفريقيا والشباب الأفريقى، حيث عقد نموذج محاكاة القمة العربية الأفريقية على هامش منتدى شباب العالم فى نسخته الثانية ٢٠١٨م بتمثيل ٦٧ دولة عربية وأفريقية بهدف إيجاد حلول للتحديات المشتركة التى تواجههم كشباب، وكذلك تعزيز التعاون بين الشباب العربي والأفريقي، وجاءت توصية منتدى شباب العالم ٢٠١٩م بإطلاق مبادرة أفريقية للتحول الرقمى والتميز الحكومى بالتعاون مع الاتحاد الأفريقى ومعمل الأمم المتحدة الأفريقى لرعاية الإبداع التكنولوجى.
- فى مايو ٢٠١٨م تم إطلاق نموذج محاكاة الاتحاد الأفريقى والتى أكدت على ضرورة تفعيل الحوار بين الشباب العربى والأفريقى وبحضور ممثلين لأكثر من٢٠ دولة عربية وأفريقية.

---

(١) ضياء رشوان وآخرون، **العلاقات المصرية الليبية**، (القاهرة،الهيئة العامة للاستعلامات، ٢٠١٩م)
https://www.sis.gov.eg/section/125/137?lang=ar

(٢) سمر نصر، **مصر تتراس مجلس السلم والامن الافريقي بدءا من اليوم ولمدة شهر**، (بوابة الاهرام، ٢٠٢١م)
https://gate.ahram.org.eg/News/3082089.aspx

(٣) هايدي الشافي، **مصر وأفريقيا .. استعادة الدور والتأثير**، المرصد المصري، ٢٠٢٠م.
https://marsad.ecss.com.eg/47741/

- فى مارس ٢٠١٩م بأسوان كان ملتقى الشباب العربى الأفريقى، من أجل صياغة الشباب العربى والأفريقى رؤية واعدة للتكامل بين القارة الأفريقية والعالم العربى ومشاركة الشباب فى صناعة السياسات وصناع القرار .
- فى سبتمبر ٢٠١٩م أقيم المنتدى الأفريقى الخامس للهجرة بعنوان (تعزيز البيانات والبحوث حول الهجرة لوضع سياسات قائمة على الأدلة وتنفيذها نحو إدارة فعالة للهجرة فى أفريقيا) وذلك من أجل تعزيز الحوار بين الدول الأفريقية لضمان تحسين وإستدامة إدارة الهجرة بالقارة.
- فى ديسمبر ٢٠١٩م تم إجتماع مجموعة العمل الخاصة بالذكاء الاصطناعى التابعة للاتحاد الأفريقى بالقاهرة، من أجل وضع استراتيجية أفريقية للذكاء الاصطناع من خلال المقترح المصرى المقدم، وتبادل الرؤى والخبرات بين الدول الأفريقية المشاركة والتأكيد على ضرورة التدريب والتنمية البشرية للشباب.
- مقترح تنسيق وزارة التعليم العالى مع الأكاديمية الوطنية للتدريب وتأهيل الشباب لتأسيس مجلس التعاون بين الجامعات العربية والأفريقية ليكون منصة فاعلة لتعزيز التعاون العلمى والثقافى بين العرب وأفريقيا.
- البرنامج الرئاسى لتأهيل الشباب الأفارقة: بدأت الأكاديمية الوطنية للتدريب فى تنفيذها تزامناً مع رئاسة مصر للاتحاد الأفريقى عام ٢٠١٩م، بهدف تدريب ١٠٠٠ قائد أفريقى من الشباب التى يتراوح أعمارهم ما بين ١٨-٣٠ عام، من خلال ١٠ دورات، تبلغ مدة كل دورة ٥ أسابيع.
- فى نوفمبر ٢٠١٨م تم مبادرة أفريقيا لإبداع التطبيقات والألعاب الرقمية: والتى أطلقها الرئيس السيسى، وتم الإعلان عن بدء التسجيل فيها فى فبراير ٢٠١٩م للتعلم من ثلاثة مواقع تعليمية كبرى وهى كورسيرا وإيديكس وأوداسيتى، وتتضمن الدورات التعليمية مجالات الذكاء الصناعى وتطوير التطبيقات الرقمية والواقع الافتراضى وتتولى وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

٥- الدعم المصرى لملف الصحة بأفريقيا

اهتمت القيادة المصرية بملف الصحة فى القارة الأفريقية علي النحو الاتي[١]:

- إطلاق العديد من المبادرات لتعزيز الصحة العامة فى القارة، مثل مبادرة الرئيس السيسى لعلاج مليون أفريقى من فيروس سى فى ١٨ دولة أفريقية.
- إنشاء العديد من المراكز الطبية فى الدول الأفريقية سواء الثابتة كما فى جنوب السودان أو المتنقلة كما فى كينيا.
- نقل الخبرات المصرية فى علاج الملايا للدول الأفريقية، وتقديم وحدات للغسيل الكلوى لأديس أبابا.
- الإعلان عن المركز الإقليمى ومقره القاهرة لتفعيل مبادرات الصحة العامة فى الدول الأفريقية للتخلص من الأمراض والأوبئة.
- دعت مصر لانشاء صندوق لدعم جهود مكافحة فيروس كورونا فى القارة وتبعاته السلبية على الاقتصاديات الأفريقية، والحصول على الدعم الدولى لذلك.
- انشاء أقسام طبية مصرية بكل من جنوب السودان وإريتريا وبوروندى، وإرسال وفود طبية مصرية لتركيب المعدات وتدريب الطواقم الطبية لتشغيلها، وقدمت وحدات للغسيل الكلوى بأديس أبابا فى إثيوبيا.
- ارسال البعثات الطبية لمساندة عدد من الدول الأفريقية فى ظل انتشار جائحة كورونا.

---

(١) وسام عبد العليم، **الرئيس السيسي يطلع على جهود الصحة لتعظيم التعاون مع الدول الإفريقية في مجال توفير الخدمات الصحية** بوابة الأهرام ، ٢٠٢١م

https://gate.ahram.org.eg/News/2896295.aspx/2021.

خاتمة:

تناولت الدراسة مقدمة وتمهيد وأربعة محاور رئيسية وقد خلصت إلي عدة نتائج نجوزها علي النحو الآتي:

١. تمثل منطقة الدراسة أهمية كبرى بالنسبة لمصر، حيث أكد التاريخ أن إنتماء مصر لمحيطها الأفريقي يتجاوز العلاقات والمصالح المشتركة، وإن هذا الإنتماء مكوناً رئيسياً فى تشكيل "الهوية" المصرية على مر العصور، وكان لأفريقيا مكانة خاصة فى منظومة الحضارة المصرية، فالانتماء المصرى لقارة أفريقيا يضرب بجذوره فى عمق التاريخ، ومصر بموقعها المتميز بين البحرين الأحمر والمتوسط فى شمال شرقى أفريقيا وفى قلب العالم العربي تعمل على وحدة وازدهار الدول العربية والإفريقية وتكون الرابط بينهم سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً.

٢. ورسخت ثورة يوليو ١٩٥٢م أسس استراتيجية السياسية المصرية تجاه القارة الإفريقية إنطلاقاً من حقائق التاريخ والجغرافيا، وإستهدافاً لتحقيق مصالح الأمن القومى المصرى وكان عام ١٩٦٠م عام التحرير الإفريقي إذ حصلت ١٧ دولة إفريقية على إستقلالها ثم أنشئ الصندوق الفنى المصرى للتعاون مع الدول الإفريقية الذى قدم المعونة الفنية المتمثلة فى الخبراء والفنيين والأساتذة من الأزهر والجامعات والأطباء والعمالة الفنية، وكان للدور الفاعل الذى قامت به مصر فى عهد الرئيس الراحل جمال عبد الناصر أثره الفعال فى إعلاء شأن أفريقيا على مستوى المحافل الدولية.

٣. إهتمت الدراسة بالدور المصرى فى الدول الأفريقية، ومراجعة السياسية المصرية تجاه أفريقيا وأبرزت الأزمات والأخطاء السياسية الرئيسية المصرية تجاه دول أفريقيا خلال الفترة منذ ١٩٩٥م وحتى عام ٢٠١٣م.

٤. شهدت السنوات السبع الماضية من ٢٠١٤ إلى ٢٠٢١م، تطورًا كبيراً على صعيد العلاقات المصرية الأفريقية، نجحت مصر فى إستعادة دورها ومكانتها، وهذا التطور لم ينتج عن مبادرات فردية، وإنما جاء فى إطار توجه الحكومة المصرية نحو القارة الأفريقية واهتمامها بعمقها الاستراتيجى، ودورها التنموى فى القارة الذى افتقدته لسنوات طوال، ولكن مع الكثير من العمل استطاعت أن تستعيد هذا الدور وتسعى لمزيد من التعاون والاندماج مع الشعوب الأفارقه، ترتيباً من إنجازات ومبادرات ومشروعات مشتركة مع دول القارة الأفريقية فى جميع المجالات المختلفة، قامت بها مصر خلال هذه الفترة فهى لخدمة مصالح

مصر ويحفظ دورها الريادى على مستوى القارة السمراء، حيث أن حجم الانجازات الكبيرة التى تم تحقيقها فى السنوات الأخيرة، تضع مصر خارج المنافسة وخارج التقييم أيضاً مقارنتاً بباقى الدول الأفريقية.

٥. أثبتت الدراسة أن الرئيس السيسى يسعى بقوة إلى تعزيز التعاون بين مصر والدول الأفريقية من جهة ومصر والدول العربية من جهة أخرى، وقادت مصر القارة إلى إتفاقية التجارة الحرة فى النيجر ٢٠١٩م لتكون دفعة كبيرة للتعاون الإقتصادي بين الدول الأفريقية، كما استطاعت مصر تعزيز السلم والأمن فى إفريقيا عن طريق إطلاق مبادرة إسكات البنادق وغيرها، وبذلت القيادة السياسية المصرية جهوداً كبيرة أثناء ترأس مصر للإتحاد الإفريقى ٢٠١٩م، لفض النزاعات فى الدول الأفريقية من خلال عشر قمم عالمية وزيارة أربع قارات مختلفة دفاعاً عن حق إفريقيا فى السلام.

٦. ولتحقيق مصر الأجندة الوطنية التي تم إعدادها في فبراير ٢٠١٦م والتي تعكس الخطة الاستراتيجية طويلة المدى للدولة لتحقيق مبادئ وأهداف التنمية المستدامة في كل المجالات (رؤية مصر ٢٠٣٠م) تقوم مصر جاهدة مع أشقائها الأفارقة لتحقيق أجندة إفريقيا ٢٠٦٣م من خلال برامج التعاون فى كافة مجالات السياسة والإقتصاد والتجارة والزراعة والرى والدبلوماسية والبيئة والثقافة والشباب والرياضة والصناعة وبناء الكوادر والقدرات البشرية وغيرها.

وتوصلت الدراسة إلى بعض التوصيات أهمها:

١. تأسيس مجلس أعلى للشئون الأفريقية معني بالرقابة ومتابعة الأداء، وتعكس الإهتمام البرلمانى والشعبى بمصالحنا وتنميتها فى القارة الأفريقية، وتشارك الحكومة فى رسم السياسات العامة للدولة تجاه القارة الأفريقية، على أن يتم إختيار أعضاء هذا المجلس من الكوادر المؤهلة ذات الخبرة والكفاءة فى الشئون الأفريقية.

٢. تنشيط حركة التجارة بين الطرفين إستيراداً وتصديراً.

٣. زيادة اللقاءات المصرية – الإفريقية المشتركة على المستوى السياسى والاقتصادى والثقافى والإعلامى، وإقامة الندوات من أجل تبنى خطط لمواجهة التحديات المشتركة التي تواجه الطرفين.

٤. زيادة أعداد المقبولين من الطلبة الأفارقة فى الجامعات والمعاهد والدورات الدراسية فى مصر، وفتح معاهد ومراكز لتدريب الطلاب والشباب الأفارقة فى الميادين الفنية المختلفة.
٥. إيفاد الخبراء والفنيين إلى الدول الإفريقية للعمل والتدريب والتدريس فى المؤسسات التعليمية والمهنية.
٦. تشجيع نشاط القطاع الخاص المصرى فى الدول الإفريقية والقيام بالاستثمارات والمشروعات المشتركة.
٧. التوعية المستمرة للشعوب الأفريقية وتحقيق الحوار المجتمعى المستدام بشأن أجندة ٢٠٦٣م.

تعبئة الموارد الأفريقية لتمويل عملية التحول والتكامل، وتحقيق السلام والأمن والبنية التحتية.